(أن لا وألا) دلالة القطع والوصل في القرآن الكريم (*)

الدكتور: عمران أحمد الطويل
أستاذ مساعد في اللغة والنحو – كلية الآداب والفنون – جامعة إربد الأهلية –الأردن

الدكتور: عثمان جميل الكن
أستاذ مساعد في اللغويات العربية –كلية الآداب والفنون – جامعة إربد الأهلية – الأردن،

الدكتور: حمزة غازي العيسى
أستاذ مساعد في اللغويات العربية
كلية الآداب والفنون –جامعة إربد الأهلية – الأردن

الملخص:

لكل كلمة معنى خاص بها وصورة خطية مختلفة تميزها عن غيرها من الكلمات وهذا في الغالب، لكن وجد بعض الكلمات يمكن أن تأتي موصولة بأخرى وفقاً للنظام اللغوي وفي سياقات معينة تفرضها قواعد اللغة ولا يجوز الخروج عنها في الكتابة الصحيحة، وفي الوقت نفسه نجد صورتها الخطية ترجمة غير دقيقة لصورتها الصوتية في مواضع، وفي مواضع أخرى مطابقة لها تماماً، وهذا الأمر موجود في لغتنا العربية وتحدث عنه القدماء والمحدثون إلا أنه لا زال يمثل مشكلة عند الكثيرين وخصوصاً الكتاب في وقتنا الحاضر إذ لا يراعون الدقة فيه في كتاباتهم، إما استسهالاً للموضوع أو لعدم معرفة وجهل بالقواعد والأصول التي تحكمه. فجاء هذا البحث في نوع من هذه الحروف وهو (أنْ لا وألّا) التي نراها موصولة في بعض الأحيان ومقطوعة في أحيان أخرى ولا نعرف الفرق أو الأساس الذي اعتمد عليه الكاتب في وصله أو قطعه لها. فكان لابد من معرفة القواعد التي على أساسها تم كتابتها موصولة أو مقطوعة، وتم التوصل إلى نتائج ووسائل يستطيع من خلالها وباتباعها أي كاتب من معرفة وإتقان هذا الأمر بما ينسجم مع قواعد اللغة ولا يخرج عنها.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، النحو، الإملاء، الدلالة، القطع، الوصل

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٥) ابريل ٢٠٢٥.**

The Implications of Connection and Separation in the Qur'an: An Analysis of "أن لا" and "ألّا"

Abstract:
Each word has its own meaning and distinctive form which sets it apart from the other words, which is generally true. However, some words may be used connected with some other words based on the linguistic system and the grammatical rules that should not be violated in correct writing. We also note that the written form of some words may not accurately reflect their phonetic forms, while in other cases, the written form and the phonetic form of those words correspond exactly. This is a well-known phenomenon in Arabic, studied by ancient and contemporary scholars. However, it remains a challenge for many individuals today, especially writers, who often ignore its importance, either because they consider it a trivial issue or because they do not understand the rules and principles governing such cases. This research focuses on a particular type of letter, namely أن لا and ألّا, which can sometimes be connected and separated at other times, leading to confusion about the criteria used by the writer for connecting or separating them. Consequently, it has become necessary to understand the rules that dictate their written forms when connected or separate. Research has reached conclusions and methods that any writer should follow to understand and apply these rules in accordance with Arabic grammar, which must be respeced.

Keywords: The Holy Quran, grammar, spelling, semantics, severance, connection

المقدمة

من أهم القضايا المتعلقة بقواعد الإملاء والكتابة قضية اتصال الحروف وانفصالها، إذ من المسلّم به أن تتكون الصورة الخطية للكلمة من مجموع حروفها مستقلة عن غيرها من الكلمات في الجملة؛ لأن لكل كلمة معنى خاصًا بها وصورة خطية مختلفة تميزها عن غيرها من الكلمات وهذا في الغالب، لكن وجد بعض الكلمات يمكن أن تأتي موصولة بأخرى وفقًا للنظام اللغوي وفي سياقات معينة تفرضها قواعد اللغة ولا يجوز الخروج عنها في الكتابة الصحيحة، وفي الوقت نفسه نجد صورتها الخطية ترجمة غير دقيقة لصورتها الصوتية في مواضع، وفي مواضع أخرى مطابقة لها تمامًا، وهذا الأمر موجود في لغتنا العربية وتحدث عنه القدماء والمحدثون إلا أنه لا زال يمثل مشكلة عند الكثيرين وخصوصاً الكتاب في وقتنا الحاضر إذ لا يراعون الدقة فيه في كتاباتهم، إما استسهالًا للموضوع أو لعدم معرفة وجهل بالقواعد والأصول التي تحكمه لاسيما وأن الخلط في موضوع الوصل تارة والقطع تارة أخرى بين هذه الحروف لا يؤدي إلى خلل من الناحية الصوتية أو من ناحية فهم المتلقي للمعنى في غالب الأحيان أو حتى من ناحية الكتابة إذ يكون المعنى واحدًا سواء وصلنا هذه الحروف بعضها ببعض أو قطعناها. فجاء هذا البحث في نوع من هذه الحروف وهو (أنْ لا وألّا) التي نراها موصولة في بعض الأحيان ومقطوعة في أحيان أخرى ولا نعرف الفرق أو الأساس الذي اعتمد عليه الكاتب في وصله أو قطعه لها. فكان لابد من معرفة أحوال وأنواع (أنْ) الإعرابية من خلال كتب النحو من حيث كتابتها موصولة بـ (لا) أو مفصولة عنها وأسس التمييز بين هذه الأنواع حتى نتمكن من معرفة ما يوصل منها بـ (لا) وما يُقطع عنها، فجاء الفصل الأول من بحثنا هذا في (أنْ) وأحوالها الإعرابية وذلك من خلال كتب النحو والكتب المتعلقة بقواعد الكتابة والإملاء. وجاء الفصل الثاني في (أنْ لا وألّا) ودلالة الوصل والقطع في القرآن الكريم، حيث تم اختيار خمس آيات جاءت فيها (أنْ) مقطوعة عن (لا) في الرسم

وخمس آيات جاءت فيها (أنْ) مدغمة بـ (لا)، وذكرنا آراء علماء اللغة والنحو في هذا الموضوع والقواعد التي على أساسها تم كتابتها موصولة أو مقطوعة، وتم التوصل إلى نتائج ووسائل يستطيع أي كاتب من خلالها وباتباعها معرفة وإتقان هذا الأمر بما ينسجم مع قواعد اللغة ولا يخرج عنها.

الفصل الأول:

أحوال (أنْ) الإعرابية

من أجل الحكم على (أنْ) من حيث كتابتها موصولة بـ (لا) أو مفصولة عنها، لابد لنا بدايةً من ذِكر أحوال (أنْ) الإعرابية – من حيث هل هي الناصبة،أم المخففة من الثقيلة، أم الزائدة أم المفسرة بمعنى أي – والتي على أساسها حكم أكثر النحاة بأن تكون موصولة بـ (لا) أو مفصولة عنها في الكتابة، ولابد أيضاً من معرفة أنواع (لا) المتصلة بها لما لها من أثر في هذا الموضوع.

تكون (أنْ) في الكلام على أربعة أوجه ذكرها سيبويه في كتابه (١٩٨٨، ١٥/٣) وذكرها وفصل القول فيها من جاء بعده:

الأول: أن تُكوّن هي والفعل الذي تنصبه مصدراً، نحو قولك: أريد أنْ تقومَ يا فتى، أي أريد قيامَك، أرجو أنْ تذهب يا فتى، أي أرجو ذهابَك. (المقتضب ٣٥٨/٢) فهي (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع وعلامتها اجتماع أمرين معاً: (أن تقع في كلام يدل على الشك، أو على الرجاء والطمع)، (وأن يقع بعدها فعل) – فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقيق، ولا في كلام يدل على الرجحان...ولا تدخل على غير فعل – فمثال وقوعها بعد الشك: (أيُّ الأمرين أجدر بالعاقل، أنْ يُداري السفيه أو أنْ يقاطعه ؟ فلقد عجز الرأي الحكيم عن ترجيح أحدهما). ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى: " والذي أطمع أنْ يغفر لي خطيئتي يوم الدين " الشعراء ٨٢ (النحو الوافي، ٢٨١/٤)

وأهم أحكامها:

١ – أنها تدخل على الماضي والمضارع باتفاق. وإذا دخلت على الماضي لا تنصبه لفظًا، ولا تقديرًا، ولا محلًا – لأن الماضي لا يُنصب مطلقًا – وتُغَيّر زمنه. وإنما تتركه على حاله؛ نحو: فرحت بأنْ عاد الحق إلى أهله. وإذا دخلت على المضارع نصبته وجوبًا؛ لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًا، وخلّصت زمنه للاستقبال – كالشأن في كل نواصبه – كقولهم: (خير لك أنْ تقبلَ ما لا بد منه مختارًا، بدل أنْ ترضى به قهرًا واضطرارًا؛ فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر، وذلة المغلوب على الأمر).

٢ – أنها لابد أن تسبك مع الجملة الفعلية – المضارعية وغير المضارعية – التي تدخل عليها سبكاً خاصاً يؤدي إلى إيجاد مصدر مؤول، يغني عن (أنْ وما دخلت عليه) ويُعرب حسب حاجة الجملة؛ فقد يكون فاعلًا أو مفعولًا، أو مبتدأ، أو خبرًا، أو سادًا مسد المفعولين، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق.

٣ – أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه اتصالاً مباشراً فلا يجوز الفصل بينهما بغير (لا) النافية أو الزائدة، فالأولى نحو: ما أعجب ألاّ يرتدع الظالم بمصير من سبقوه. والثانية: نحو قوله تعالى: " لئلا يعلم أهل الكتاب ألاّ يقدرون على شيء من فضل الله " أي: لأنْ يعلمَ أهل الكتاب....لأن المعنى على زيادتها وإلا فسد.

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية التي دخلت عليها (أنْ). فإذا دخلت جملة فعلية تشمل – مثلاً على مضارع وفاعله، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات وغيرها. وجب أن تتصل أجزاء هذه الجملة ببعضها بعض من غير أن يفصل بينهما أجنبي – وهو الذي يجيء من جملة أخرى –؛ ففي مثل: (سررت أنْ أراك نصير الفضيلة؛ لا تبغي بها بدلاً ولو احتملت فسبيلها المتاعب، ولاقيت المشقات) – لايصح في كلمة أو أكثر من الكلمات التي جاءت بعد (لو) أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه (أنْ) السالفة.

٤ – أن معمول فعلها لا يتقدم عليها – في الرأي السديد – سواء أكان المعمول مفعولاً أم غير مفعول، كقول شوقي: (عليك أنْ تلبس الناس على أخلاقها وليس عليك ترقيع أخلاقها). فلا يصح: عليك – الناسَ – أن تلبس على أخلاقها، كما لا يصح: عليك – على أخلاقها – أن تلبس الناس.

٥ – أن بعض القبائل العربية يهملها؛ فلا ينصب بها المضارع برغم استيفائها شروط نصبه. كقراءة من قرأ قوله تعالى: " والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة " برفع المضارع (يتمُّ) على اعتبار (أنْ) مصدرية مهملة، والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها، والاقتصار على الإعمال، حرصًا على الإبانة، وبعدًا عن الإلباس.

٦ – أنها تمتاز ومثلها كي – عند الكوفيين – بنصبها المضارع ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية الأدوات الأخرى التي تنصبه بنفسها؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة.(النحو الوافي ٤/٢٨١)

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، وهي التي تقع في كلام يدل على اليقين نحو: أعتقد أنْ سينتصر الحق، ولو تأخر انتصاره، أي أنه سينتصر.....وأما التي تقع في كلام يدل على الرجحان (أي الظن الغالب) فتصلح للنوعين؛ أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، كما يصح أن تكون مخففة من الثقيلة نحو: (من غرّه شبابه، أو ماله، أو جاهه، وظنّ أنْ يسالمه الدهر فقد عرّض نفسه للمهالك).

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التي تنصب المضارع كقول الشاعر:

أأنت أخي مالم تكن لي حاجة ؟ فإن عرضت أيقنت أن لا أخا ليا

أي أنه لا أخا ليا.(النحو الوافي ٤/٢٨١)

ويتحتم اعتبار (أنْ) مخففة من الثقيلة متى وجدت علامة مما يأتي:

١ – أن تقع بعد ما يدل على اليقين والقطع، مثل: (أيقن – تيقّن – جزَمَ – عَلِمَ

– أو: أقرّ – اعتقادي – لاشك...) وغيرها من الأفعال أو الألفاظ التي تفيد اليقين، أما التي تقع بعد ما يدل على الظن مثل: (ظنّ، زعم، خال،... والظن معناه ترجيح أحد الأمرين، فإنها صالحة لأن تكون مخففة، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بعدها ويعينها لأحدهما وجود قرينة لفظية تقضي بالتعيين؛ فوجود الفاصل، أو رفع المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها المخففة، ونصب المضارع بعدها قرينة لفظية على أنها المصدرية الناصبة له. فإن لم تكن مسبوقة بما يدل على اليقين أو الظن فهي المصدرية الناصبة للمضارع حتماً، كالتي تقع بعد ما يفيد الرغبة أو الإشفاق أو الطمع أو التوقع، نحو: أود أنْ أشارك في كل عمل نافع – أخشى أنْ يشتد البرد – أرجو أنْ أُهنيء الزملاء بما يسرهم – يسرني أن يزورني العلماء. (النحو الوافي ١/ ٦٧٨)

٢ – أن تدخل على فعل جامد، أو على ربَّ، أو على حرف تنفيس نحو: اعتقادي أنْ ليس لشفقة الوالدين مثيل.

٣ – أن يقع بعدها فعل دعاء، نحو: أطال الله عمرك، وأنْ هيأ لك المستقبل السعيد.

٤ – أن تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء أساسي من جملة أخرى – لا بجملة كاملة – بحيث يكون المصدر المؤول من (أنْ) المخففة والجملة الاسمية التي دخلت عليها مكملًا أساسيًا في تكوين الجملة التي منها الجزء السابق، كقوله تعالى: " وآخر دعواهم أنْ الحمد لله رب العالمين " [يونس:١٠]فالمصدر المؤول خبر.

ويترتب على التخفيف أربعة أحكام، يوجب أكثر النحاة مراعاتها:

أ – إبقاء معنى (أنَّ) وعملها على حالهما الذي كان قبل التخفيف.

ب – أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً ويغلب أن يكون ضمير شأن محذوف مثل: (أيقنت أنْ عليٌ شجاعٌ).

ج – أن يكون خبرها جملة؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية، نحو: علمت أنْ حاتمٌ أشهر كرام العرب، وأيقنت أنْ قد أشبهه كثيرون.

د – وجود فاصل – في الأغلب – بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية، فعلها متصرف، لا يقصد به الدعاء.

والفاصل أنواع:

أ – إما قد، نحو: ثبت أنْ قد ازدهرت الصناعة في بلادنا.

ب – وإما أحد حرفي التنفيس، مثل: أنت تعلم أنْ سأكون نصير الحق.

ج – وإما حرف نفي من الحروف الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع وهي: (لا – لن – لم) نحو: أيقنت أنْ لا يغدُرُ الشريف، وأن لن يحيدَ عن الحق. ووثقت أنْ لم ينصر الله المبطلين.

د – وإما (لو) والنص عليها في كتب النحاة قليل مع أنها كثيرة في المسموع، نحو: أوقن أنْ لو أخلصنا لبلادنا لم يطمع الأعداء فينا.

مما تقدم نعلم أن الفصل غير واجب في الحالات الأخرى التي منها:

١ – أن يكون الخبر جملة اسمية نحو قوله تعالى: " وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العلمين "، ونحو: (الثابت أن انتقام من الله يحلُّ بالباغي). إلا عند إرادة النفي نحو: عقيدتي أنْ لا كاذب محترم؛ ومنه أشهد أنْ لا إله إلا الله.

٢ – أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها جامد نحو قوله تعالى: " وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى "

٣ – أن يكون الخبر جملة فعلية؛ فعلها متصرف ولكن قُصِدَ به الدعاء؛ كالذي رواه أعرابي قائلاً: وقف أخي يدعو: (أسأل ربي التوفيق لما يرضيه ودوام العافية عليّ). ونظر إليّ وصاح: (وأنْ كتب الله لك الأمن والسلامة ما حييت، وأنْ أسبغ عليك نعمه ظاهرة وباطنة في قابل أيامك، وأنْ أهلك كل باغ يتصدى لإيذائك) (النحو الوافي ٦٧٩/١)

اعلم أن (أنَّ) المشددة وضعت للعمل في الأسماء، وأن المخففة وضعت للعمل في الأفعال المستقبلة، فما دامتا على أصل وضعهما فلا لبس بينهما لأن أحدهما مشددة والثانية مخففة، وإحداهما تعمل في الأسماء والثانية تعمل بالأفعال، ثم إن المشددة يعرض لها في بعض المواضع التخفيف، وإضمار اسمها فلا يظهر في اللفظ، ويعرض لها عند ذلك أن يليها الفعل، كما يلي المخففة في أصل وضعها فيقع اللبس بينهما، فيحتاجان إلى ما يفصل بينهما، والفصل بينهما يكون من وجهين:

أحدهما: أنّ المخففة من الشديدة تقع قبلها الأفعال المحققة، نحو: علمت، أيقنت، تحققت، والناصبة للفعل تقع قبلها الأفعال التي ليست محققة، نحو: رجوتُ، أردتُ، وطمعتُ.

والوجه الثاني: أن المخففة من المشددة يلزمها العِوَض من المحذوف منها، والعِوض أربعة أشياء سبق ذكرها: السين وسوف، وقد، ولا التي للنفي، كقولك: علمت أن سيقوم، وأيقنت أن سوف يخرج، وتحققت أن قد ذهب، وما يعترضني شك في أن لا أفعل. وإنما لزم وقوع الأفعال المحققة قبل المخففة من المشددة، والأفعال غير المحققة قبل الناصبة للفعل.

ولما كانت (أنْ) الناصبة للفعل، إنما وضعت لنصب الأفعال المستقبلة، والفعل المستقبل ممكن أن يكون، وممكن أن لا يكون، وجب أن يقع قبلها كل فعل غير محقق لأنه موافق لمعناها، فإذا وقع قبلها الظن والحسبان جاز أن تكون المخففة من الشديدة، وجاز أن تكون الناصبة للفعل، لأن الظن خاطر يخطر بالنفس فيقوى تارة ويضعف تارة. فإذا قوي وكثرت شواهده ودلائله صار كالعِلم، ولذلك استعملت العرب الظن بمعنى العِلم.(الاقتضاب ١٢١/٢)

الثالث: أن تكون بمعنى (أي) التي تقع للعبارة والتفسير، وتُعرف بالمفَسِّرة، وذلك كقوله تعالى: " وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم " [ص:٦]،ومثله: بيّنت له الحديث أنْ قد كذا وكذا، تريد أي امشوا، وأي قد كان كذا وكذا. (المقتضب ٣٥٨/٢) والمفَسِّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول

دون حروفه، نحو: (كتبت إليه أن يفعل كذا وكذا) إذا أردت به معنى أي.

ويشترط في (أنْ) المفسرة ثلاثة شروط: الأول: أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، والثاني: أن تتأخر عنها جملة، والثالث: ألا يدخل عليها حرف جر، والأكثر أن تكون (أنْ) المفَسِّرة مفَسَّرة لمفعول به محذوف نحو قوله تعالى: " إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه في اليم " طه: ٣٨،٣٩ (شرح قطر الندى ٦٣)

الرابع: أن تكون زائدة مؤكدة وهي الواقعة بين القَسَم ولو نحو: (أُقسم بالله أنْ لو يأتيني زيد لأكرمته)، وقد زيدت (أنْ) في مواضع أخرى منها بين الكاف التي هي حرف جر ومجرورها في نحو قول الشاعر: *:كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم * (شرح قطر الندى ٦٣) ومنها الواقعة بعد لمّا الوقتية. ولا تعمل (أنْ) الزائدة عند الجمهور لأنها تختص بدليل دخولها على الفعل الماضي في قوله تعالى: " فلمّا أنْ جاء البشير " – لمّا الوقتية – ولا يعمل إلا بالمختص. وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدرية وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر. وفرّق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم. (همع الهوامع، ١٩٩٢، ٨٨/٤)

(أنْ) إظهارها من عدم إظهارها في النطق والكتابة إذا وقعت بعدها (لا)

ذكر السيوطي في همع الهوامع أنّ في(أنْ) الناصبة مع (لا) قولان: أحدهما أنها تكتب مفصولة مطلقاً. قال أبو حيان: وهو الصحيح لأنه الأصل. والثاني أن الناصبة يوصل بها، والمخففة من الثقيلة يفصل منها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه، والمخففة بالعكس بحيث لايجوز أن تتصل به فحسن الوصل في تلك والفصل في هذا خطأ. (همع الهوامع، ١٩٩٢، ٣٢٢/٦)

وهذا ما ذكره أيضاً ابن الحاجب في شرح الشافية بقوله: (ووصلوا أنْ الناصبة للفعل مع (لا) بخلاف المخففة من الثقيلة) (١٩٩٦، ٣٢٥/٣)فإذا

كانت (أنْ) مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق بـ (لا) النافية، أو الزائدة وجب حذف النون نحو: شاع ألّا يُخفِق الإنسان الوصول للكواكب. وقوله تعالى: " ما منعك ألّا تسجد إذ أمرتك " [الأعراف:١٢]،والحذف هنا معناه عدم ظهورها في الكتابة وفي النطق فهي مدغمة في (لا) وإدغامها يمنع ظهورها خطاً ونطقاً.وإذا كانت غير ناصبة للمضارع سواء أكان بعدها اسم أم فعل وجب إظهارها في الكتابة وإبرازها خطاً لا نطقاً نحو: تيقنت أن لا أسافرُ – أشهد أن لا إله إلا الله، فتظهر فيها خطاً وتدغم في (لا) عند النطق. (النحو الوافي ٢٩٨/٤).

ذكر صاحب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب أن للنحويين في هذا الأمر ثلاثة أقوال أحدها: الذي قاله ابن قتيبة وذكرناه سابقاً والثاني أنها تظهر إذا أدغمت في اللام بغنة ولا تظهر إذا أدغمت بغير غنة، وهذا القول ينسب إلى الخليل، والقول الثالث: أنها تكتب منفصلة على كل حال.

والذي ذكره ابن قتيبة أحسن الأقوال غير أنه يحتاج إلى زيادة في البيان ليعلم الموضع الذي يلزم فيه نصب الفعل، والموضع الذي يُرفع فيه، وحينئذٍ يبين الموضع الذي يظهر فيه (أنْ) والموضع الذي لا يظهر فيه. الاقتضاب (١٢١/٢) فالقياس عنده إظهار (أنْ) في الخط إذا كانت مخففة من المشددة وترك إظهارها مع غير المخففة لأن سبيل ما يُدغم في نظيره أو مقاربه ألّا يكون بينه وبين ما يُدغم فيه حاجز، من حركة ولا حرف، لأنه إذا كان بينه وبينه حاجز بطل الإدغام ولذلك لزم ألّا يُدغم شيء في مثله أو مقاربه حتى تُسلب عنه حركته؛ لأن الحركة تحول بينهما إذا كانت رتبة الحركة (أنْ) بعد الحرف فلما كان اسم (أنْ) المخففة من الشديدة مضمراً بعدها مقدراً معها صار حاجزاً بينها وبين (لا) فبطل إدغام النون من (أنْ) في لام (لا) لأجل ذلك، ولما كانت (أنْ) الناصبة للأفعال ليس بعدها شيء مضمر باشرت النون لام (لا) مباشرة المثل بالمثل، والمقارب للمقارب فوجب إدغامها فيها فانقلبت إلى لفظها، فلم يُجِز ذلك ظهورها في الخط. (الاقتضاب ١٢٣/٢)

وذُكِر أيضاً أنهم إذا ألحقوا (لا) بـ (أنْ) حذفوا النون في كل موطن، وليس

ذلك على عمومه، بل الصواب أن يُعتَبَر موقع (أنْ)، فإن وقعت بعد أفعال الرجاء والخوف والإرادة كُتبت بإدغام النون نحو: رجوت ألّا تهجر، وخفت ألّا تفعل، وأردت ألّا تخرج، وإنما أدغمت النون في هذا الموطن لاختصاص المخففة في الأصل به، ووقوعها عاملة فيه، فاستوجب إدغام النون... وإن وقعت (أنْ) بعد أفعال العلم واليقين أُظهِرت النون لأن أصلها في هذا الموطن (أنّ) المشددة، وقد خففت، وذلك في مثل قوله تعالى: " أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً " طه:٨٩، وكذلك إن وقع بعد (لا) اسم نحو: علمت أنْ لا خوف عليه، لأن التقدير في الموطنين أنه لا يرجع إليهم قولاً، وأنه لا خوف عليه، وإن كان وقوعها بعد أفعال الظن والمخيلة جاز إثبات النون وإدغامها لاحتمالها في هذا الموطن أن تكون هي الخفيفة في الأصل والمخففة من الثقيلة، ولهذا قُرئ: " وحسبوا ألّا تكون فتنة " بالرفع والنصب، فمن نصب بها ادغم النون في الكتابة ومن رفع اظهرها. (درة الغواص ٧٠٦)

وطبيعي أن تتكون الصورة الخطية العامة للكلمة من مجموع حروفها متضامة ومنفصلة عن حروف كلمة أخرى سابقة أو لاحقة، لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى وتمايز المعنيين يستوجب تمايز اللفظين غير أن هناك بعض الكلمات النحوية لها من الخصائص ما يحتم وصلها بغيرها في الكتابة، ويخضع هذا الوصل لقاعدة عامة هي: لا توصل بغيرها كل كلمة لا يصح الابتداء بها، أو لا يصح الوقف عليها. (الإملاء والترقيم ٧٧عبدالعليم) إذ أجمعت أكثر كتب قواعد الخط والإملاء على أنّ (لا) توصل بـ (أنْ) الناصبة للفعل، سواء تقدمت عليها اللام التعليلية أو لا؛ وذلك نحو: (لئلا) والأصل (لِأن لا) أي: لأجل أن لا. وكان القياس كتبه هكذا (لِألّا) بحذف النون لإدغامها في اللام لكنهم استبشعوا تلك الصورة، واستحسنوا اتباع رسم المصحف بكتب الهمزة ياءً لتوسطها بعد كسرة وتركبها مع (لا) وحذف نونها. قال في (الأدب): ويجوز نقطها من تحت فصارت مركبة من ثلاث كلمات. ومثال ما إذا لم تتقدم عليها اللام: (رجوت ألا تهجر) و (خفت ألّا

تفعل)، فإن لم تكن (أنْ) ناصبة بل كان الفعل مرفوعاً بعدها كانت المخففة من الثقيلة فيجب القطع بإثبات النون نحو: قوله تعالى: " أن لا تزروا وازرة وزر أخرى "النجم:٣٨. وكذا إذا لم يكن بعدها فعل، بل اسماً، نحو: (علمت أنْ لا خوف عليه) وقوله تعالى: " وظنوا أنْ لا ملجأ من الله إلّا إليه " التوبة:١١٨، وأشهد أنْ لا إله إلّا الله، فتكتب النون، لأن تقدير الكلام: (أنّه). وفعلوا ذلك للفرق بينهما؛ أي للفرق بين (أنْ) الناصبة وغير الناصبة. قال شيخ الإسلام على (الشافية): ولم يعكسوا لكثرة الأولى وقلة الثانية في الاستعمال، والكثير أولى بالتخفيف ولأن الثانية أصلها التشديد، فكرهوا أن يزيدوها إخلالاً بالحذف.(المطالع النصرية ١٤٧)و الكتابة العربية والقواعد الاملائية محمد بندق ١٠٢

والحاصل أنّ لـ (أنْ) المفتوحة مع (لا) ثلاث أحوال:

إثبات النون فقط ، ويسمى فصلاً وقطعاً

وحذفها فقط، ويسمى عندهم وصلاً

وجواز الأمرين. (المطالع النصرية ١٤٧)

لكن أكثر الكتاب اليوم لا يفرق بين المواضع التي يجب أن توصل فيها (أنْ) مع (لا) والمواضع التي يجب ان تقطع فيها ومواضع جواز الأمرين لذلك استسهلوا رأي أبي حيان الذي اختار إثبات النون مطلقاً ودرجوا عليه في كتاباتهم وفي هذا مخالفة وجهل في القواعد النحوية والصرفية التي تحكم ذلك، لذلك لجأت إلى نصوص القرآن الكريم لدراسة دلالة استخدامها مقطوعة في مواضع وموصولة في مواضع أخرى ومن خلال كتب التفسير المختلفة.

الفصل الثاني:

دلالة إظهار (أنْ) وعدم إظهارها في الكتابة إذا وقعت بعدها (لا) في القرآن الكريم

في باب ذكر ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل والموصولة على اللفظ ذكر (أنْ لا) بالنون: حدثنا أحمد بن علي قال: حدثنا ابن الأنباري قال: وجميع ما في كتاب الله عز وجل من قوله " ألّا " فهو بغير نون إلا عشرة أحرف فأولها: في الأعراف " أنْ لا أقول " ١٠٥، وفيها: " أنْ لا يقولوا " ١٦٩، وفي التوبة " أنْ لا ملجأ من الله " ١١٨، وفي هود " وأن لا إله إلا هو " ١٤، و " أنْ لا تعبدوا إلا الله " ٢٦، وفي الحج " أنْ لا تشرك بي شيئاً " ٢٦، وفي يس " أنْ لا تعبدوا الشيطان " ٦٠، وفي الدخان " وأنْ لا تعلوا على الله " ١٩، وفي الممتحنة " أنْ لا تشركن بالله شيئاً " ١٢، وفي القلم " أنْ لا يدخلنها اليوم " ٣٤.(المقنع في رسم مصاحف الأمصار ٧٣)

من الممكن أن تنقسم الأمثلة التي جاءت موصولة مرة ومفصولة أخرى في الرسم العثماني إلى ما يحدث فيه تأثر بين آخر صوت من أصوات الكلمة الأولى وأول صوت من أصوات الكلمة الثانية، حين يتصلان في النطق اتصالاً مباشراً لا تفصل فيه بينهما حركة مع اتحاد مخرجي الصوتين أو قربهما، سواء أكان ذلك التأثر يصل إلى درجة الفناء التام للصوت الأول في الثاني (الإدغام) أم كانت درجة التأثر دون ذلك، والقسم الثاني هو ما لا يصحبه مثل ذلك التأثر المشار إليه إذ تفصل فيه بين الصوتين حركة تحول دون ذلك. أما أمثلة القسم الأول فغالباً ما يكون الصوت الأول هو آخر الكلمة الأولى، نوناً ساكنة أو ميماً ساكنة يتلوه نون أو ميم أو لام، فمن ذلك: (أنْ لا)؛ جاءت مرسومة بغير النون (ألّا) في كل مكان إلا في عشرة مواضع رسمت فيها بالنون (أنْ لا) على أصل وضع الكلمتين. أما القسم الثاني وهو ما وصل من الكلم من غير وجود تأثر صوتي فلا يدخل في إطار بحثنا هذا. (رسم المصحف ٤٥٢)

إذاً (أنْ لا) تثبت النون معها في عشرة أحرف أولها في الأعراف: " أنْ لا

أقول على الله إلا الحق " و " أنْ لا يقولوا على الله إلا الحق " وآخرها في سورة القلم: " أنْ لا يدخلنها اليوم عليكم مسكين ". فتأمل كيف صح في الوجود هذا التوكيد الأخير، فلم يدخل عليهم مسكين لكن على غير ما قصدوا وتخيلوا معه.(عنوان الدليل ١٣٥

١ – قال تعالى: " وقال موسى يا فرعون إني رسول من رب العالمين **حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق** " [الأعراف:١٠٥]

أي أنا حقيق على قول الحق، أي واجب على قول الحق أن أكون قائله، والقائم به. " حقيق عليّ " نافع، أي واجب عليّ ترك القول على الله إلا الحق، أي: الصدق... يجوز الوصل على جعل حقيق وصف الرسول و (على) بمعنى الباء كقراءة أُبَي، أي: إني رسول خليق بألا أقول، أو يعلق بمعنى الفعل في الرسول، أي: إني رسول حقيق جدير بالرسالة، أرسلت على ألا أقول إلا الحق. (النسفي ٥٩١/١) والأوجه أن يُغرق موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام لاسيما وقد روي أن عدو الله فرعون قال له لما قال " إني رسول رب العالمين " كذبت، فيقول: أنا حقيق على قول الحق، أي: واجب عليّ قول الحق أن أكون أنا قائله والقائم به ولا يرضى إلا بمثلي ناطقاً به. (الكشاف،٢٠٠٩، ٣٧٧/٢)، وقوله (حقيق عليّ) قراءة نافع بالياء آخر (عليّ) فهي ياء المتكلم دخل عليها حرف (على) وتعدية حقيق بحرف (على) معروفة. قال تعالى: " فحقّ علينا قول ربنا " الصافات، ولأن حقيق بمعنى واجب فتعديته بحرف (على) واضحة. و (حقيق) خبر ثان عن (إني)، فليس في ضمير المتكلم من قوله (عليّ) على قراءة نافع التفات بخلاف ما لو جعل قوله (حقيق) صفة لـ (رسول) فحينئذٍ يكون مقتضى الظاهر الإتيان بضمير الغائب، فيقول حقيق عليه، فيكون العدول إلى المتكلم التفاتاً، وفاعل (حقيق) هو المصدر المأخوذ من قوله (أن لا أقول) أي: حقيق على عدم قولي على الله غير الحق، وحقيق فعيل بمعنى فاعل، وهو مشتق من (حق) بمعنى وجب وثبت أي: متعيِّن وواجب عليّ قول الحق على الله، و (على) الأولى للاستعلاء المجازي و

(على) الثانية بمعنى عن، وقرأ الجمهور (على) بألف بعد اللام. وهي على الجارة. ففي تعلق (على) ومجرورها الظاهر بـ (حقيق) تأويل بوجوه أحسنها قول الفراء وأبي علي الفارسي: أن (على) هنا بمعنى الباء وأن (حقيق) فعيل بمعنى مفعول: أي محقوق بأن لا أقول إلا الحق، أي مجعول قول الحق حقاً علي.(التحرير والتنوير١٩٨٤، ٣٨/٩)، و (أنْ) على هذه القراءة في موضع رفع وهي في السواد موصولة في موضع ومفصولة في موضع، ويرى النحويون أن من العرب من يدغم بغنة ومنهم من يدغم بلا غنة، فمن أدغم بغنة كتبها مفصولة ومن أدغم بلا غنة كتبها موصولة لأنه قد أذهب النون وما فيها من الغنة...قال أبو جعفر: سمعت أبا الحسن علي بن سليمان يقول: لا يجوز أن يكتب من هذا الشيء إلا مفصولاً لأنها (أنْ) دخلت عليها (لا).(إعراب القرآن للنحاس ٣١٦) فنلاحظ من خلال الشرح والتفسير صحة وتوكيد القضية ولزومها، فلذلك ثبتت النون حيث ظهر في الوجود فِعْلُ موسى عليه السلام بوصف نفسه بالصدق وقول الحق على الله ووجوب وثبوت ذلك عليه.

٢ – قوله تعالى: " ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب **أنْ لا يقولوا على الله إلا الحق** " [الأعراف:١٦٩]

أي أخذ عليهم الميثاق في كتابهم ألا يقولوا على الله إلا الصدق (النسفي ٦١٥/١)، أي أخذ عليهم العهد بالتوراة أن لا يقولوا على الله الباطل، وهي تمني المغفرة مع الإصرار، وليس في التوراة ميعاد المغفرة مع الإصرار (ودرسوا ما فيه) قرءوا ما فيه، فهم ذاكرون لذلك، ولو عقلوه لعملوا للدار الآخرة (البغوي، ١٤١١، ٢٩٦/٣)، وهذا توبيخ وتقرير لما تضمنه الكتاب من أخذ الميثاق أنهم لا يكذبون على الله. قال ابن دريد كان يأتيهم المُحِق برشوة فيخرجون له كتاب الله ويحكمون له به، فإذا جاء المُبطِل أخذوا منه الرشوة وأخرجوا كتابهم الذي كتبوه بأيديهم وحكموا له، وأُضيف الميثاق إلى الكتاب لأنه ذكر فيه (أن لا يقولوا على الله إلا الحق)... و(أنْ لا يقولوا) في موضع رفع على البدل من ميثاق الكتاب وقال الزمخشري: هو عطف بيان لميثاق الكتاب ومعناه: الميثاق

المذكور في الكتاب وفيه: أن إثبات المغفرة بغير توبة خروج عن ميثاق الكتاب وافتراء على الله تعالى، تقول ما ليس بحق عليه. وإن فُسِّر ميثاق الكتاب بما تقدم ذِكره كان (أن لا يقولوا) مفعولاً به. ومعناه لئلا يقولوا، ويجوز أن تكون مفسِّرة و (لا يقولوا) نهياً... وقال أيضاً قبل ذلك (ميثاق الكتاب) يعني قوله في التوراة: (من ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يُغفر له إلا بالتوبة (ودرسوا ما فيه) أي: ما في الكتاب من اشتراط التوبة في غفران الذنوب.(البحر المحيط، ١٩٩٣، ٤١٥/٤)

والاستفهام للتقرير المقصود منه التوبيخ وهذا التقرير لا يسعهم إلا الاعتراف به لأنه صريح في كتابهم في الإصحاح الرابع من السفر الخامس (لا تزيدوا على الكلام الذي أوصيكم به ولا تنقصوا منه لكي تحفظوا وصايا الرب) ولا يجدون في الكتاب أنه يغفر لهم... إنما تقوّلوا على الله بما لم يقله... والميثاق: العهد، وهو وصية موسى التي بلغها إليهم عن الله تعالى في مواضع كثيرة... وأن لا يقولوا هو مضمون ميثاق الكتاب فهو على حذف حرف الجر قبل (أنْ) الناصبة، والمعنى: بأن لا تقولوا، أي بانتفاء قولهم على الله غير الحق... والمعنى أنهم قد أخذ عليهم الميثاق بأن لا يقولوا على الله إلا الحق، وهم عالمون بذلك الميثاق لأنهم درسوا ما في الكتاب فبمجموع الأمرين قامت عليهم الحجة (التحرير والتنوير، ١٩٨٤، ١٦٢/٩)، وجُوّز في (أنْ) أن تكون مصدرية وأن تكون مفسِّرة لميثاق لأنه بمعنى القول، وفي (لا) أن تكون ناهية وأن تكون نافية واعتبار كل مع ما يصح معه مفوض إلى ذهنك. والمراد من الآية – كما سبق – توبيخ أولئك الورثة على بتِّهم القول بالمغفرة مع إصرارهم على ما هم عليه.(روح المعاني، ١٢٧٠، ٩٧/٩) فنلاحظ ثبوت الأمر عليهم وتأكيد قيامهم به من كذبهم وافترائهم على الله مع علمهم بذلك، فثبتت النون حيث تأكدت في الوجود صحة القضية ولزومها.

٣ – قال تعالى: " وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم **وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه** ثم

تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم "[التوبة:١١٨]

التعريف في (الثلاثة) تعريف العهد، فإنهم كانوا معروفين بين الناس، وهم كعب بن مالك من بني سلمة، ومرارة بن الربيع العمري من بني عمرو بن عوف، وهلال بن أمية الواقفي من بني واقف، كلهم من الأنصار تخلفوا عن غزوة تبوك بدون عذر، ولما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك سألهم عن تخلفهم فلم يكذبوه بالعذر ولكنهم اعترفوا بذنبهم وحزنوا، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس عن كلامهم، وأمرهم بأن يعتزلوا نساءهم ثم عفا عنهم بعد خمسين ليلة. و (خلفوا) بتشديد اللام مضاعف خَلَفَ المخفف الذي هو فعل قاصر، معناه أنه وراء غيره، مشتق من الخلْف بسكون اللام وهو الوراء، والمقصود بقي وراء غيره، يقال خلف عن أصحابه إذا تخلف عنهم في المشي يخْلُف بضم اللام في المضارع، فمعنى (خُلِّفوا) خلَّفَهم مُخَلِّف، أي تركهم وراءه وهم لم يخلفهم أحد، وإنما تخلفوا بفعل أنفسهم، فيجوز أن يكون (خلفوا) بمعنى خلَّفوا أنفسهم على طريق التجريد، ويجوز أن يكون تخليفهم تخليفاً مجازياً استعير لتأخير البت في شأنهم... فالتخليف هنا بمعنى الإرجاء، وبهذا التفسير فسره كعب بن مالك في حديثه المروي في الصحيح فقال: وليس الذي ذكره الله مما خُلفنا عن الغزو وإنما تخليفه إيانا وإرجاؤه أمرنا عمن خلف له واعتذر إليه فقبل منه.(التحرير والتنوير، ١٩٨٤، ٥٢/١١)وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله إلا إلى الاستغفار (النسفي ٧١٥/١)والتوبة إليه سبحانه وحمل الظن على العِلم لأنه المناسب لهم (ثم تاب عليهم) أي وفقهم للتوبة (ليتوبوا) أو أنزل قبول توبتهم في القرآن وأعلمهم بها ليَعُدَّهم المؤمنون في جملة التائبين أو رجع عليهم بالقبول والرحمة مرة بعد أخرى ليستقيموا على التوبة ويستمروا عليها، وقيل: التوبة ليست هي المقبولة، والمعنى قَبِلَ توبتهم من التخلف ليتوبوا في المستقبل إذا صدرت منهم هفوة ولا يقنطوا من كرمه سبحانه (إن الله هو التواب الرحيم) المبالغ في قبول التوبة لمن تاب ولو عاد في اليوم مائة مرة (روح المعاني، ١٢٧٠، ٤٢/١١) فالخلاصة أنه تأكد لهم أن لا ملجأ

من سخط الله إلا إلى الاستغفار فلثبوت ذلك في الوجود ثبتت النون وظهرت.

٤ – قال تعالى: " فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله **وأن لا إله إلا هو** فهل أنتم مسلمون " [هود:١٤]

اختلف المفسرون على قولين: فبعضهم قال: هذا خطاب للرسول صلى الله عليه وسلّم وللمؤمنين، والمراد أن الكفار إن لم يستجيبوا لكم في الإتيان بالمعارضة، فاعلموا أنما أنزل بعلم الله. والمعنى فاثبتوا على العلم الذي أنتم عليه. وازدادوا يقيناً وثبات قَدَم على أنه مُنْزَل من عنده، ومعنى قوله (فهل أنتم مسلمون) أي فهل أنتم مخلصون، ومنهم من قال فيه إضمار، والتقدير: فقولوا أيها المسلمون للكفار اعلموا أنما أنزل بعلم الله. والقول الثاني: أن هذا خطاب مع الكفار، والمعنى أن الذين تدعونهم من دون الله إذا لم يستجيبوا لكم في الإعانة على المعارضة، فاعلموا أيها الكفار أن هذا القرآن إنما أنزل بعلم الله فهل أنتم مسلمون بعد لزم الحجة عليكم، والقائلون بهذا القول قالوا هذا أولى من القول الأول لأنكم في القول الأول احتجتم إلى أن حملتم قوله (فاعلموا) على الأمر بالثبات أو على إضمار القول، وعلى هذا الاحتمال لا حاجة فيه إلى إضمار، فكان هذا أولى، وأيضاً فعود الضمير إلى أقرب المذكورين واجب، وأقرب المذكورين في هذه الآية هو هذا الاحتمال الثاني (الفخر الرازي، ١٩٨١، ٢٠٤/١٧)(البحر المحيط، ١٩٩٣، ٢٠٩/٥)، والاستجابة: الإجابة، والسين والتاء فيه للتأكيد، وهي مستعملة في المعاونة والمظاهرة على الأمر المستعان فيه، وهي مجاز مرسل لأن المعاونة تنشأ عن النداء إلى الإغاثة غالباً، فإذا انتدب المستعان به إلى الإعانة أجاب النداء بحضوره فسميت استجابة، و(العِلم): الاعتقاد واليقين، أي: فأيقنوا أن القرآن ما أنزل إلا بعلم الله، أي ملابساً لعلم الله، أي لأثر العلم، وهو جعله بهذا النظم للبشر لأن ذلك الجعل أثر لقدرة الله الجارية على وفق علمه، وقد أفادت (أنما) الحصر، أي حصر أحوال القرآن في حالة إنزاله من عند الله. و (أنْ لا إله إلا هو) عطف على (أنما أنزل) لأنهم إذا عجزوا فقد ظهر أن من استنصروهم لا يستطيعون

نصرهم، ومن جملة من يستنصرونهم بطلب الإعانة على المعارضة بين الأصنام عن إعانة أتباعهم فدل ذلك على انتفاء الإلهية عنهم. والفاء في(فهل أنتم مسلمون) للتفريع على (فاعلموا) والاستفهام مستعمل في الحث على الفعل وعدم تأخره كقوله (فهل أنتم منتهون) أي عن شرب الخمر وفعل الميسر، والمعنى فهل تسلمون بعد تحققكم أن هذا القرآن من عند الله، وجيء بالجملة الاسمية الدالة على دوام الفعل وثباته، ولم يقل فهل تسلمون لأن حالة عدم الاستجابة تكسب اليقين بصحة الإسلام فتقتضي تمكنه من النفوس وذلك التمكن تدل عليه الجملة الاسمية (التحرير والتنوير، ١٩٨٤، ٢١/١٢)،وقوله (أنْ لا إله إلا الله) أي اعلموا أنه تعالى المختص بالألوهية وأحكامها وأن آلهتكم بمعزل عن رتبة الشركة له تعالى في ذلك (فهل أنتم مسلمون) أي داخلون في الإسلام إذ لم يبق بعد شائبة شبهة في حقيقته وفي بطلان ما أنتم فيه من الشرك (روح المعاني، ١٢٧٠، ١٢/ ٢٢) ولثبوت الحجة القاطعة لهم أنه من عند الله وتوكيدها ثبتت النون وظهرت في الكتابة.

٥ – قال تعالى: " ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه إني لكم نذير مبين **أنْ لا تعبدوا إلا الله** إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم " [هود:٢٦]

ظاهر في أنهم كانوا يعبدون الأوثان و(أنْ) بدل من (إني لكم) في قراءة من فتح، ويحتمل أن تكون (أنْ) المفسرة، وأما في قراءة من كسر، فيحتمل أن تكون المفسرة والمراعى قبلها إما (أرسلنا) وإما (نذير مبين) ويحتمل أن تكون معمولة لـ (أرسلنا) أي: بأن لا تعبدوا إلا الله، وإسناد الألم إلى اليوم مجاز لوقوع الألم فيه لا به (البحر المحيط ٢١٤/٥) على أن (أنْ) مصدرية والباء متعلقة – بأرسلنا – و(لا) ناهية، أي أرسلناه متلبساً بنهيهم عن الإشراك إلا أنه وسط بينهما بيان بعض أوصافه ليكون أدخل في القبول ولم يفعل ذلك في صدر الصورة لئلا يكون من قبيل الفصل بين الشجر ولحائه، وجوز كون (أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر مفعولاً – لمبين – أي مبيناً النهي عن الإشراك، ويجوز أن تكون (أنْ) مفسرة كما سبق متعلقة – بأرسلنا – أو –

بنذير – أو – بمبين – أي أرسلنا بشيء، أو نذير بشيء، أو مبين شيئاً هو (أنْ لا إله إلا الله) لكن قيل: الإنذار في هذا غير ظاهر وهذا على قراءة الكسر فيما مر، وأما على قراءة الفتح فإن (لا) بدل من (إني لكم) ويقدر القول بعد (أنْ) فيكون التقدير أرسلناه بقوله: (إني لكم نذير)، وبقوله: (لا تعبدوا) فهو بدل البعض أو الكل على المبالغة، وادعاء(أنْ) الإنذار كله هو، وجاز أن لا يقدر القول، فالأظهر حينئذٍ بدل الاشتمال (روح المعاني، ١٢٧٠، ٣٦/١٢)، فجملة (أن لا تعبدوا إلا الله) مفسرة لجملة (أرسلنا) لأن الارسال فيه معنى القول، دون حروفه، ويجوز كونه تفسيراً لـ (نذير) لما في (نذير) من معنى القول، كقوله في سورة نوح " قال يا قوم إني لكم نذير مبين أن اعبدوا الله واتقوه " [نوح:٢]وهذا الوجه متعيِّن على قراءة فتح همزة (اني) إذا اعتبرت (أنْ) تفسيرية، ويجوز جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة فيكون بدلاً من (إني لكم نذير مبين) على قراءة رفع الهمزة واسمها ضمير شأن محذوف، أي أنه لا تعبدوا إلا الله (التحرير والتنوير، ١٢٧٠، ٤٤/١٢)، وإضافة إلى أن المفسرة والمخففة من الثقيلة عند النحويين لا توصل بـ (لا) بل تُفصل عنها وتُظهر النون في من ناحية أخرى بالنظر إلى صحة توكيد القضية في الوجود وثبوتها وهي الإنذار بعدم عبادة الأصنام وعبادة الله وحده فثبتت معها النون.

وسنوضح الآن خمسة من المواضع التي جاءت فيها النون مدغمة بـ (لا) في القرآن الكريم مع توضيح دلالة هذا الوصل في هذه الآيات.

١ – "وما عليك ألا يزَّكّى " [عبس:٧]

ففيها تحقير لأمر الكافر وحض على الاعراض عنه وترك الاهتمام به، أي وأي شيء عليك في كونه لا يُفلح ولا يتطهر من دنس الكفر ؟ (البحر المحيط، ١٩٩٣، ٤١٩/٨) (الكشاف،٢٠٠٩، ١١٧٩/٦)، وليس عليك بأس في أن لا يتزكى بالإسلام حتى يبعثك الحرص على إسلامه إلى الإعراض عمن أسلم فـ (ما) نافية والجملة حال من ضمير تصدى والممنوع عنه في الحقيقة الإعراض عمن أسلم لا الإقبال على غيره والاهتمام بأمره حرصاً على

إسلامه، ويجوز أن تكون (ما) استفهامية للإنكار؛ أي أيُّ شيء عليك في أن لا يتزكى، ومآله النفي أيضاً (روح المعاني، ١٢٧٠، ٣٠/٤١). والجملة – (وما عليك ألا يزكى) – جملة معترضة بين جملة (أما من استغنى) وجملة (أما من جاءك يسعى)، والواو اعتراضية و (ما) نافية و(عليك) خبر مقدم، والمبتدأ (أن لا يزكى)، والمعنى: عدم تزكية ليس محمولاً عليك، أي ليس مؤآخذاً بعدم اهتدائه حتى تزيد من الحرص على ترغيبه في الإيمان ما لم يكلفك الله به، وهذا رفق من الله برسوله صلى الله عليه وسلم (التحرير١٩٨٤ ، ١٠٨/٣٠).ولعدم ثبات القضية في الوجود وهي عدم تطهر وتزكي الكافر من دنس الكفر لم تثبت النون.

٢ – قال تعالى: " والسماء رفعها ووضع الميزان **ألّا تطغوا في الميزان** "[الرحمن:٧–٨]

المراد من الميزان الأول العدل ووضَعه شَرَعه كأنه قال شرع الله العدل لئلا تطغوا في الميزان الذي هو آلة العدل، هذا هو المنقول، والأَولى أن يُعكس الأمر، ويقال الميزان الأول هو الآلة، والثاني هو بمعنى المصدر ومعناه وضع الميزان لئلا تطغوا في الوزن أو بمعنى العدل وهو إعطاء كل مستحق حقه، فكأنه قال وضع الآلة لئلا تطغوا في إعطاء المستحقين حقوقهم، ويجوز إرادة المصدر من الميزان كإرادة الوثوق من الميثاق والوعد من الميعاد، فإذن المراد من الميزان آلة الوزن. (الوجه الثاني) إن (أنْ) مفسرة والتقدير شرع العدل، أي: لا تطغوا، فيكون وضَعَ الميزان بمعنى شرع العدل، وإطلاق الوضع للشرع والميزان للعدل جائز، ويحتمل أن يقال وضع الميزان أي الوزن، وقوله: " ألّا تطغوا في الميزان " على هذا الوجه المراد منه الوزن، فكأنه نهى عن الطغيان في الوزن، والاتزان وإعادة الميزان بلفظه يدل على أن المراد منهما واحد فكأنه قال ألّا تطغوا فيه، فإن قيل لو كان المراد الوزن، لقال ألّا تطغوا في الوزن، نقول لو قال في الوزن لظن أن النهي مختص بالوزن للغير لا بالاتزان للنفس، فذكر بلفظ الآلة التي تشمل على الأخذ والإعطاء، وذلك لأن المعطي لو وزن

ورجح رجحاناً ظاهراً يكون قد أربى، ولا سيما في الصرف وبيع المثل،(الرازي، ١٩٨١، ٩١/٢٩)فـ (تطغوا) في قوله تعالى:(ألّا تطغوا) منصوب بـ (أنْ)، وقال الزمخشري (أنْ) هنا مفسرة وأما ابن عطية فقال بعدم جواز أن تكون (أنْ) مفسرة لأنها فقدت أحد شرطيها وهو أن يكون قبلها جملة فيها معنى القول، والطغيان في الميزان هو أن يكون بالتعمد، وأما ما لا يقدر عليه من التحرير بالميزان فمعفو عنه، ولما كانت التسوية مطلوبة جداً أمر الله تعالى فقال: (وأقيموا الوزن) (البحر المحيط، ١٩٩٣، ١٨٨/٨) (الكشاف، ٢٠٠٩، ١٠٧٠)(روح المعاني،١٢٧٠، ٢٧ / ١٠٢)

فالآية فيها إذن نهي عن الطغيان في الميزان بتعمد أي لئلا تطغوا في الميزان، فالطغيان في الوزن والميزان لم يثبت فالميزان موجود لئلا يحصل ذلك، فلعدم ظهور القضية وعدم ثبوتها في الوجود لم تثبت النون وجاءت مدغمة.

٣ – قال تعالى: " قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا **ألّا تتبعنِ أفعصيت أمري** "[طه:٩٢]

علِم موسى أن هارون مخصوص من قومه بأنه لم يعبد العجل، إذ لا يجوز عليه ذلك لأن الرسالة تقتضي العصمة، فلذلك خصه بخطاب يناسب حاله – بعد أن خاطب عموم الأمة بالزجر على ما كان منهم من التصميم على عبادتهم العجل – وهذا خطاب التوبيخ والتهديد على بقائه بين عبدة الصنم. والاستفهام في قوله " ما منعك " إنكاري، أي لا مانع لك من اللحاق بي، لأنه أقامَهُ خليفة عنه فيهم فلما لم يمتثلوا أمره كان عليه أن يرد الخلافة إلى من استخلفه، و(إذ رأيتهم) متعلق بـ (منعك). و (أنْ) مصدرية، و (لا) حرف نفي. وهي مؤذنة بفعل محذوف يناسب معنى النفي. والمصدر الذي تقتضيه (أنْ) هو مفعول الفعل المحذوف. وأما مفعول (منعك) فمحذوف يدل عليه (منعك) ويدل عليه المذكور، والتقدير: ما منعك أن تتبعني واضطرك إلى أن لا تتبعني، فيكون في الكلام شبه احتباك، والمقصود تأكيد وتشديد التوبيخ بإنكار أن يكون لهارون مانع حينئذٍ من اللحاق بموسى، كما يقال: وجد السبب

وانتفى المانع... والاستفهام في قوله (أفعصيت أمري) مفرع على الإنكار. فهو إنكار ثان على مخالفة أمره، مشوب بتقرير للتهديد (التحرير، ١٩٨٤، ٢٩١/١٦)، أما قوله (ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألّا تتبعنِ) ففيه وجهان: الأول: أن (لا) صلة والمراد ما منعك أن تتبعني. والثاني: أن يكون المراد ما دعاك إلى أن لا تتبعني، فأقام منعك مقام دعاك وفي الاتباع قولان أحدهما: ما منعك من اتباعي بمن أطاعك واللحوق بي وترك المقام بين أظهرهم وهذا قول ابن عباس في رواية عطاء. والثاني: أن تتبعني في وصيتي إذ قلت لك (اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين)[الأعراف:١٤٢] فلِمَ تركت قتالهم وتأديبهم، وهذا قول مقاتل ثم قال (أفعصيت أمري) ومعناه ظاهر، وهذا يدل على أن تارك المأمور به عاص والعاصي مستحق للعقاب لقوله (ومن يعصِ الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها) [الجن:٢٣]،ولقوله (ومن يعصِ الله ورسوله ويتعدّ حدوده يدخله ناراً خالداً فيها)[النساء:١٤] فمجموع الآيتين يدل على أن الأمر للوجوب، فأجاب هارون عليه السلام وقال (يا ابن أم) قيل إنما خاطبه بذلك ليدفعه عنه فيتركه وقيل كان أخاه لأمه (الرازي، ١٩٨١، ١٠٨/٢٢)، وقيل في قوله (قال يا هارون) كلام محذوف تقديره فرجع موسى ووجدهم عاكفين على عبادة العجل، قال يا هارون وكان ظهور العجل في سادس وثلاثين يوماً وعبدوه، وجاءهم موسى بعد استكمال الأربعين فعتب موسى على عدم اتباعه لمّا رآهم قد ضلوا و (لا) زائدة كهي في قوله: (ما منعك ألّا تسجد)(البحر المحيط، ١٩٩٣، ٢٥٤/٦) و(ألّا تتبعنِ) أي تتبعني... على أن (لا) ليست مزيدة، والمعنى ما حملك على عدم الاتباع، فإن المنع عن الشيء مستلزم للحمل على مقابله، (أفعصيت أمري) فالفاء للعطف على مقدّر يقتضيه المقام أي ألم تتبعني أو أخالفتني فعصيت أمري، (روح المعاني،١٢٧٠، ٢٥٠/١٦) فالقضية لم تثبت ولم يتبع هارون موسى عليهما السلام فلذلك لم تثبت النون فحذفت.

٤ – قال تعالى: " ألّا تزرُ وازرة وزر أخرى " [النجم:٣٨]

أي أنه لا تحمل نفس من شأنها الحمل حِمل نفس أخرى على أن (أنْ) هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن الذي هو اسمها محذوف، والجملة المنفية خبرها،ومحل الجملة الجر على أنها بدل مما في صحف موسى، أو الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والاستئناف بياني كأنه قيل: ما في صحفهما ؟ فقيل هو: (أن لا تزر)، والمعنى أنه لا يؤاخذ أحد بذنب غيره ليتخلص الثاني من عقابه، ولا يقدح في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (من سنّ سُنّة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة) فإن ذلك وزر الإضلال الذي هو وزره لا وزر غيره، (روح المعاني، ١٢٧٠، ٦٦/٢٧) فـ (أنْ) هي الخفيفة من الثقيلة – كما سبق – كأنه قال أنه لا تزر وتخفيف الثقيلة لازم وغير لازم جائز وغير جائز، فاللازم عندما يكون بعدها فعل أو حرف داخل على فعل، ولزم فيها التخفيف، لأنها مشبهة بالفعل في اللفظ والمعنى، والفعل لا يمكن إدخاله على فعل فأخرج عن شبه الفعل إلى صورة تكون حرفاً مختصاً بالفعل فتناسب الفعل فتدخل عليه، فإن قال قائل الآية مذكورة لبيان أن وزر المسيء لا يُحمل عنه وبهذا الكلام لا تحصل هذه الفائدة، لأن الوازرة تكون مثقلة بوزرها فيعلم كل أحد أنها لا تحمل شيئاً، ولو قال لا تحمل فارغة وزر أخرى كان أبلغ تقول ليس كما ظننت، وذلك لأن المراد من الوازرة هي التي يُتوقع منها الوزر والحمل لا التي وزرت وحملت، كما يقال شقاني الحمل وإن لم يكن عليه في الحال حمل، وإذا لم تزر تلك النفس التي يُتوقع منها ذلك فكيف تتحمل وزر غيرها فتكون الفائدة كاملة، (الرازي، ١٩٨١، ١٥/٢٩) (الكشاف، ٢٠٠٩، ١٠٦٣) ويجوز أن تكون (أنْ) تفسيرية فسّرت ما في صحف موسى وإبراهيم لأن ما في الصحف شيء مكتوب والكتابة فيها معنى القول دون حروفه فصلح (ما في صحف موسى) لِأَن تُفسِّره (أنْ) التفسيرية... و (تزر)

مضارع وزر إذا فَعَل وِزراً، وتأنيث وازرة بتأويل: نفس، وكذلك تأنيث (أخرى) ووقوع (نفس) و (أخرى) في سياق النفي يفيد العموم فيشمل نفي ما زعمه الوليد بن المغيرة من تحمُّل الرجل عنه عذاب الله (التحرير، ١٩٨٤، ١٣١/٢٧)، فلم يثبت لا في القرآن ولا في صحف موسى وابراهيم إمكانية حَمل نَفْسٍ وزرَ نفسٍ أخرى فلعدم ثبوت هذه القضية في الوجود لم تثبت النون وحذفت.

٥ – قال تعالى: " ألّا تعلوا عليّ واتوني مسلمين " [النمل:٣١]

بمعنى لا تتكبروا كما يفعل الملوك وهو نهي عن الانقياد لطاعة النفس والهوى والتكبر، وقرأ ابن عباس (أن لا تغلوا) بالغين المعجمة، أي لا تتجاوزوا الحد، وهو من الغلو. والظاهر أنه طلب منهم أن يأتوه وقد أسلموا وتركوا الكفر وعبادة الشمس، وقيل معناه: مُذعنين مستسلمين من الانقياد والدخول في الطاعة.(البحر المحيط، ١٩٩٣، ٦٩/٧) (الرازي، ١٩٨١، ١٩٥/٢٤).

وحرف (أنْ) في قوله (ألّا تعلوا عليّ) في موقعه غموض لأن الظاهر أنه مما شمله كتاب سليمان لوقوعه بعد البسملة التي هي مبدأ الكتاب، وهذا الحرف لا يخلو من كونه (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع، أو المخففة من الثقيلة أو التفسيرية؛ فأما معنى (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع فلا يتضح لأنها تستدعي عاملاً يكون مصدرها المنسبك بها معمولاً له وليس في الكلام ما يصلح لذلك لفظاً مطلقاً ولا معنىً إلا بتعسّف وقد جوّز ابن هشام في مغني اللبيب في بحث (ألّا) الذي هو حرف تحضيض وهو وجهه شيخنا محمد النجار رحمه الله بأن يُجعل (أن لا تعلوا) خبراً عن ضمير(كتاب) في قوله (وإنه) فحيث كان مضمون الكتاب النهي عن العلو جُعل (أن لا تعلوا) نفس الكتاب كما يقع الاخبار بالمصدر، وهذا تكلف لأنه يقتضي الفصل بين أجزاء الكتاب بقوله بسم الله الرحمن الرحيم. وأما معنى المخففة من الثقيلة فكذلك

لوجوب سد مصدر مسدها وكونها معمولة لعامل وليس في الكلام ما يصلح لذلك أيضاً. وقد ذكر وجهاً ثالثاً في الآية في بعض نسخ مغني اللبيب في بحث (ألّا) أيضاً ولم يوجد في النسخ الصحيحة من المغني ولا في شروحه ولعله من زيادات بعض الطلبة، وقد اقتصر في الكشاف على وجه التفسيرية لعلمه بأن غير ذلك لا ينبغي أن يُفرض، والنهي في الآية مستعمل في التهديد ولذلك أتبعته ملكة سبأ بقولها (يا أيها الملأ أفتوني في أمري) (التحرير، ١٩٨٤، ١٩ / ٢٦١) (الكشاف، ٢٠٠٩، ٧٨٢) (روح المعاني، ١٢٧٠هـ، ١٩٦/١٩)، فلم يثبت انهم انقادوا وتكبروا لطاعة أنفسهم وهواها بل العكس فلذلك لم تثبت النون وادغمت ولم تظهر.

الخاتمة

نقول في نهاية بحثنا هذا أن مجمل ما قاله النحاة في كتابة أنْ موصولة بـ لا أو مفصولة عنها جاء واضحاً ومفصلاً برأي الجمهور منهم والذي مفاده وصل (أنْ) الناصبة ، وفصل (أنْ) المخففة والمفسرة. مع النظر في رأي أبي حيان الأندلسي الذي ينص على إثبات النون مطلقاً..

الذي يمكن أن يكون فيه تجاوز على قواعد اللغة ورخصة في الوقت نفسه للكتاب في أيامنا هذه لتجاهل التدقيق في هذا الأمر المهم بكتابتها موصولة أو مفصولة دون تفريق من الناحية النحوية هل هي أن الناصبة أم المخففة أم المفسرة. وقد يرجع هذا الأمر إلى جهل بالقواعد التي تضبط هذا الأمر أو صعوبة في فهم هذه الضوابط، لذلك نرى في رأي أبي حيان حلاً لهذا الأمر بإثبات النون مطلقاً في كتاباتنا. أيضاً من العرب من قال إن منهم من يُدغم بغنة ومن يُدغم بلا غنة فمن أدغم بغنة كتبها مفصولة ومن أدغم بلا

غنة كتبها موصولة لأنه قد أذهب النون وما فيها من الغنة، وقال آخر من نصب بها – يقصد (أنْ) – كتبها موصولة ومن لم ينصب بها كتبها مفصولة . وهذا كله وما ذكره النحويون وغيرهم من القواعد يمكن باتباعها عدم الخطأ في كتابتها إلا أننا وجدنا في بحثنا وسيلة بسيطة وسهلة للكتاب مستمدة من أسلوب القرآن الكريم ودلالة استخدامه للوصل والقطع في (أنْ لا وألّا) وهي أن النون تثبت حيث ظهر في الوجود صحة وتوكيد القضية ولزومها وبخلافه يتم إدغامها وعدم ظهورها. ويمكن بهذه الوسيلة لأي كاتب أو لمن لا يتقن أو لا يستطيع التمييز بين أنواع (أنْ) لكتابتها موصولة بـ (لا) مع إدغام النون في المقام الصحيح، ومفصولة بإظهار النون أيضاً في المقام المناسب دون خطأ ودون التعمق في القواعد اللغوية المتعلقة بهذا الأمر بحيث تكون النتيجة منسجمة مع الضوابط التي أقرها جمهور النحاة.

المصادر والمراجع

الاستربادي، محمد بن الحسن الرضي. ١٩٧٥. شرح الشافية.تحقيق محمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت.

الألوسي البغدادي١٢٧٠هـ. لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار إحياء التراث. بيروت لبنان.

الأندلسي. أبو حيان ٧٤٥. ١٩٩٣تفسير البحر المحيط . ط١. دراسة وتحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

الأنصاري، ابن هشام. ١٣٨٣. شرح قطر الندى وبل الصدى.تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط١١.القاهرة.

البطليوسي ٥٢١هـ. ابو محمد عبدالله بن محمد السيد. كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تحقيق سعد عبدالكريم سعودي. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت

البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد. ١٩٩٦. الإقتضاب. دار الكتب المصرية. القاهرة.

البغوي ٥١٦هـ. أبو محمد الحسين بن مسعود. ١٤١١هـ..تفسير البغوي معالم التنزيل تحقيق: محمد عبدالله وعثمان جمعة وسليمان مسلم، دار طيبة، الرياض

الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان. ١٩٩٨. درة الغواص. تحقيق عرفات مطرجي. ط١. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت.

حسن، عباس. ١٩٧٥. النحو الوافي. ط٣. دار المعارف. مصر

الحمد، غانم قدوري. ١٩٨٢.رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية. ط١. اللجنة الوطنية. العراق.

الداني، أبو عمر عثمان بن سعيد. ١٩٧٨. المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط. تحقيق محمد الصادق قمحاوي. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.

الرازي. فخر الدين. ٦٠٤هـ. ١٩٨١. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبيرومفاتيح الغيب. ط١.دار الفكر،لبنان.

الزمخشري ٥٣٨هـ. ٢٠٠٩. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون القاويل في وجوه التأويل. ط٣. تحقيق خليل مأمون شيحا .دار المعرفة بيروت لبنان.

السامرائي. فاضل. ٢٠٠٠. معاني النحو. ط١. دار الفكر للطباعة والنشر.الأردن

سيبويه. ١٩٨٨. الكتاب. ط٣. تحقيق عبدالسلام هارون.مكتبة الخانجي. القاهرة.

السيوطي، جلال الدين. ١٩٨٠. همع الهوامع. تحقيق عبد العال سالم مكرم. ط ١. مؤسسة الرسالة. الكويت.

الطبري. ١٩٩٤. تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي الفرآن، تحقيق: بشار عواد وعصام فارس. ط١. مؤسسة الرسالة. بيروت

ابن عاشور. ١٩٨٤. تفسير التحرير والتنوير. الدر التونسية للنشر.تونس.

الفراء٢٠٧هـ. أبو زكريا يحيى زياد. ١٩٨٣. معاني القرآن . ط٣. عالم الكتب. بيروت.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. ١٩٩٤ . المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة.

المراكشي، أبو العباس أحمد بن البنا. ١٩٩٠. عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل. تحقيق هند شلبي. ط١. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد محمود. ١٩٩٨. تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل. تحقيق يوسف علي بديوي ومحيي الدين ديب. ط١. دار الكلم الطيب. بيروت.

الهوريني. أبو الوفاء. ٢٠٠٥. المطالع النصيرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية. تحقيق طه عبد المقصود. ط١. مكتبة السنة. القاهرة.